

الأمانة العامة
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

**كلمة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
في
افتتاح أعمال
ورشة العمل حول التنمية المحلية ودورها
في التنمية الاجتماعية**

إبراهيم جعفر السّورى
مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

الخرطوم: ٣٠ أكتوبر - ١ نوفمبر ٢٠٠٧

معالي الأستاذة سامية أحمد محمد
وزيرة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل
أصحاب السعادة ممثلي الدول الأعضاء
ومنظمات المجتمع المدني
السيدات والسادة،،،

أود بدءاً أن أعبر عن سعادتي أن أكون بينكم اليوم في الخرطوم، العاصمة التي يحيطها الق النيلين، ويحدوها تطلعتها الذي لم ينقطع نحو مجتمع جديد مزدهر وقادر على إنجاز النهضة الشاملة التي تحقق التقدم والرقي للوطن ومواطنيه ولأمته، كما أود أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير لمعالي الوزيرة سامية أحمد محمد ورئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية لأعمال الورشة لما بذلوه من جهد صادق وسعى متصل ومتابعة دقيقة لضمان انعقاد ورشة العمل في أحسن الظروف وأيسرها بما يحقق النجاح لأعمالها، كما أود أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير لوزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل على كرم الضيافة وحسن الوفادة والاستقبال لوفود الدول العربية.

تتعقد أعمال الورشة في إطار متابعة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لبرنامج الرامي إلى بناء القدرات لمخططي برامج التنمية المحلية في المنطقة العربية، وقد حظي هذا البرنامج بدعم وتأييد المجلس بموجب قراره رقم (٤٧٥) الصادر عن الدورة العادية الرابعة والعشرين التي انعقدت في ديسمبر ٢٠٠٤، والذي أكد على ضرورة مواصلة العمل في برامج التنمية المحلية، ومتابعة تنفيذها بما يمكن قادة

المجتمع المحلي العربي من اكتساب المهارات المطلوبة للتخطيط لعملية التنمية في مجتمعاتهم.

ويأتي اهتمام مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بهذا الموضوع، الذي تم بحثه على نحو متصل خلال الدورات الأربع الماضية للمجلس، إدراكاً منه بأن نجاح عملية التنمية الشاملة في المنطقة العربية، لا يمكن التقدم فيها ما لم تتم تنمية المجتمعات المحلية، وهو البعد الضروري للتنمية الذي لم يلق العناية الكافية به طوال العقود الثلاثة الماضية، الأمر الذي أثر سلباً على مسارات التنمية في المنطقة العربية، وعرضها لاختلالات هيكلية انعكست على نحو مباشر في مستوى الرفاه للمواطنين العرب.

وجميعنا يدرك، أن سياسات التنمية في الوطن العربي، منذ الاستقلال الوطني لدوله، اتسمت بالانحياز نحو المراكز الحضرية، الأمر الذي عرض عملية التنمية في دول المنطقة إلى انتكاسات عديدة، وتدهور في معدلات النمو وتراجع في مستويات المعيشة، وعدم الاستدامة في التنمية، مما خلق ضغوطاً متزايدة في المجتمعات العربية، تجسدت في زيادة معدلات الفقر والبطالة وتدهور الخدمات الصحية وتدني نوعية التعليم، وبالتالي اتساع التهميش في المجتمع.

إلا أن دولنا بدأت تدرك على نحو عميق، وهو ما تم التعبير عنه بوضوح في قرار القمة العربية الأخيرة في الرياض مارس ٢٠٠٧، الذي دعا إلى عقد قمة تخصص للقضايا التنموية، بأن نجاح عملية التنمية يتطلب عكس الاتجاهات السابقة للتنمية، وتعديل مساراتها وتصحيح سياساتها، وأن

استدامة التنمية تتطلب أن تكون التنمية شاملة لجميع أقاليم ومناطق الدولة، وأن لا تقتصر على منطقة محددة أو مجموعة بعينها، مع التركيز على نحو خاص على تنمية المجتمع المحلي، وذلك لسد الفجوة في التنمية القائمة في الدولة مع التركيز على تنمية المجتمعات المحلية.

كما إن الاتجاه التنموي الجديد الذي تبلور خلال السنوات الماضية في الدول العربية، تم تكريسه والتأكيد عليه في المؤتمر الوزاري المشترك لوزراء الشؤون الاجتماعية ووزراء التخطيط العرب، الذي انعقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠٠٥، والذي أقر فيه الوزراء الإعلان العربي لمتابعة تنفيذ الأهداف التنموية للألفية، حيث أكدت الدول العربية مجدداً التزامها بالعمل على تسارع عملية التنمية والمضي قدماً في تحقيق أهدافها.

السيدات والسادة،،

إن موضوع وهدف هذه الورشة، يحتل أهمية خاصة لنجاح عملية تنمية المجتمع المحلي، فتطوير المفاهيم والمهارات لجميع العاملين في هذا المجال، ورفع قدراتهم لتصميم البرامج التنموية، وإعداد الخطط قصيرة المدى وطويلة الأمد، والتخطيط السليم لكيفية استخدام الموارد المتاحة واستخدامها على نحو يعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة الدخل الحقيقي للمجموعات المحلية، وزيادة حجم الإنتاج، وخفض تكلفته وتحسين نوعيته، وإفساح المجال أمامه للوصول إلى الأسواق، تعتبر شروطاً ضرورية لنجاح عملية التنمية.

وفي هذا المجال، علينا أن نعي بأن الضغوط التي تواجهها عملية التنمية المحلية، تستدعي التفكير الجدي في كيفية زيادة الاستثمارات، بأقل قدر ممكن من التمويل، فالتمويلات المتاحة على محدوديتها، تتنافس عليها نشاطات عديدة، مما يجعل إيجاد المصادر الجديدة التي تضمن إيجاد التمويلات اللازمة لاستدامة عملية التنمية، وترشيد استغلالها بما يخفف من أعباء التنمية أمراً لازماً. وهذا يرتبط على نحو وثيق ببناء القدرات والارتقاء بمستوي المهارات الفنية اللازمة لمعرفة أفضل السبل التي تجعل البرامج الموضوعية انعكاساً فعلياً للاحتياجات الموضوعية للمجتمع المحلي التي ينبغي تطويرها. كما أن وجود خطط ناجعة لا يكفي وحده لإحداث التطوير المطلوب، بل إن القدرة على التنفيذ الدقيق للخطط والبرامج من حيث الإطار الزمني لها وضبط مواقيتها، وحسن استخدام الموارد المتاحة، هما عاملان حاسمان في نجاح الخطط الموضوعية، وهذا بدوره يتطلب وجود الكادر المدرب الذي يتمتع بمهارات وخبرات تقنية عالية تؤهله للرصد والمتابعة والتقييم من أجل تعزيز الممارسات الايجابية، ومعالجة الأخطاء التي يمكن إن تحدث خلال التطبيق وإيجاد الحلول اللازمة لها والتمتع بقدرات التفكير الخلاق والمبدع لمواجهة المواقف المفاجئة والصعبة والمتغيرة التي تستجد إثناء العمل التنموي.

السيدات والسادة،،

تجدد الإشارة هنا، إلى أن الأهمية الحقيقية لتنمية المجتمعات المحلية تكمن في جعلها تتسع لأكثر قدر من المستفيدين، وعلى نحو خاص الفقراء منهم، فمشروعات التنمية المحلية المتكاملة، يجب أن تتوجه أساساً نحو

خفض الفقر، والعمل على إزالته، بما يؤدي إلى استقرار النظام الاجتماعي وتماسك النسيج المجتمعي، عبر فتح الفرص الحقيقية أمام الحراك الاجتماعي الرأسي، بما يوفر أساساً راسخاً للثقة في عدالة النظام الاجتماعي القائم، ويحد من بروز النزاعات الاجتماعية التي تعصف بالاستقرار وتشيع الفوضى، وما يرافقها من تهديد فعلي لسلامة الوطن وأمنه وسيادته.

بقي لي إن أشير إلى البعد المعنوي ودوره في تحقيق التنمية علي المستوى المحلي ومقاومة التقاليد والقيم السلبية الضارة والمعادية للتنمية، التي تسود لدى بعض المجموعات المحلية ويأسها من إمكانية حدوث التقدم الاجتماعي، وذلك من خلال تعزيز الثقة لدى المجتمع المحلي في إمكانية التغيير، وجدوى بذل الجهد من أجل التنمية بوصفها الضرورة اللازمة لتحقيق الرفاه، واستثارة القاعدة العريضة للمجتمع المحلي عبر الاتصال بالإفراد والمجتمعات باعتبارهم الشركاء الرئيسيين في عملية التنمية، وتأكيد الطبيعة الديمقراطية لهذه الشراكة، بما يحقق مشاركة فاعلة لجميع الشركاء في جهود التنمية بكامل مراحلها، ويضمن عدالة التوزيع لثمارها، والإنصاف في الحصول علي مردودها، وينظم إسهام الجميع بالرأي والفعل علي أساس من تكافؤ الفرص و الندية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته
